

محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر

Determinants of economic diversification in Algeria

ط.د. أسامة مكاحلية^{1*}، أ.د. سليم مجلخ²¹ جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، مخبر تنوع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، mekahlia.ousama@univ-guelma.dz² جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، مخبر تنوع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، medjellekh.salim@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2025 /12/28

تاريخ القبول: 2025 /12/05

تاريخ الاستلام: 2025 /11/01

ملخص:

تهدف الدراسة إلى اختيار أهم المحددات الأساسية للتنوع الاقتصادي في الجزائر كما تهدف الدراسة إلى بناء نموذج قياسي مفسر للعلاقة بين المتغير التابع الممثل في التنوع الاقتصادي والمتغيرات المستقلة المفسرة له المثلة في محدّدات التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995/2024.

توصلت الدراسة إلى اعتماد مجموعة من المتغيرات المحددة للتنوع الاقتصادي في الجزائر كما توصلت الدراسة إلى بناء نموذج قياسي خلال الفترة 2024/1995 بالاعتماد على برمجية EVIEWS13 وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL حيث عبر النموذج عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط التنوع الاقتصادي بالمتغيرات المفسرة له زيادة على وجود إمكانية لتصحيح الاختلالات بسرعة في المدى القصير. الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، محدّدات التنوع الاقتصادي، نموذج ARDL، العلاقة التوازنية، الجزائر.

تصنيف JEL: O14, O11, C32, E60, F43.

Abstract: This study aims to identify the key determinants of economic diversification in Algeria and to develop an explanatory econometric model for the period 1995–2024. The analysis is based on a set of independent variables representing the main drivers of diversification.

The results confirm the existence of a long-run equilibrium relationship between economic diversification and its determinants, using the ARDL model and EVIEWS13 software.

The model also reveals a short-run adjustment mechanism that enables the correction of imbalances efficiently.

Keywords: Economic Diversification, Determinants of Economic Diversification, ARDL Model, Equilibrium Relationship, Algeria.

Jel Classification Codes: O14, O11, C32, E60, F43.

1. مقدمة:

يعتبر التنوع الاقتصادي هدفاً طويلاً الأمد للعديد من الدول المصدرة للطاقة، وأحد أهم السياسات التي تبنتها الحكومات، خاصة بعدما أدركت الآثار السلبية للاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد للدخل. وفي ظل التحديات المتزايدة التي تواجه هذه الدول، كتقلبات أسعار النفط، المخاطر الجيوسياسية والصدمات الخارجية، إضافة إلى

الحاجة للمحافظة على معدلات نمو اقتصادي مستقرة، خفض معدلات البطالة والتضخم، أصبح تنوع الاقتصاد خياراً استراتيجياً لا مفر منه لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام.

ويُعد موضوع التنوع الاقتصادي من القضايا القديمة في الفكر الاقتصادي، حيث ناقشه كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو منذ قرون، وتزايد الاهتمام به خصوصاً بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى في ثلاثينيات القرن الماضي، عندما أظهر الاقتصادي Mac Laughlin أن المدن الأمريكية ذات التخصص العالي في نشاط اقتصادي معين كانت الأكثر تضرراً خلال الأزمة. ومع تطور الأدبيات الاقتصادية في الأربعينيات والخمسينيات، أصبح التنوع النموذج السائد للتفكير في النمو والتنمية حتى أواخر السبعينيات وقد شكلت هذه الأعمال نقطة انطلاق للتفكير النظري في تنوع اقتصاديات الدول النامية، حيث تنوعت التوجهات بين الدعوة إلى تحديد أولويات قطاعية، وفكرة النمو المتوازن، وصولاً إلى التأكيد على دور التنمية الصناعية والتحول الهيكلي. كما ساهمت الأبحاث المتراكمة في إبراز أهمية الاستثمار وتراكم رأس المال كعوامل محورية في عملية التنوع، إلى جانب تطوير أدوات لقياس مدى التقدم المحرز في هذا المجال. ورغم تبني بعض الدول الإفريقية بعد الاستقلال لسياسات مثل إحلال الواردات بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي، فإن فشل هذه الاستراتيجيات أدى إلى تراجع الاهتمام بالتنوع لفترة، وتركز التفكير التنموي لاحقاً على استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي والتخصص الدولي. إلا أن الاهتمام بالتنوع الاقتصادي عاد بقوة خلال السنوات الأخيرة باعتباره ضرورة استراتيجية للتنمية المستدامة.

تعد الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى تنوع اقتصادها في ظل اعتمادها على سياسة المورد الواحد وتبعيتها له، حيث أن اهتزاز أسعار النفط وتغيرها من حين لآخر يحدث هشاشة في الاقتصاد والوطني خاصة وقت الأزمات الاقتصادية والمالية مثل الركود الاقتصادي العالمي الأخير، الذي أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى تسريع استراتيجية التنوع والبحث عن البدائل المناسبة التي تمتلك فيها الجزائر ميزة تناسبية كالزراعة، السياحة، والصناعات (التقليدية، الخفيفة والغذائية) ...

ورغم هذا الاهتمام، لا يزال تحقيق التنوع الاقتصادي الفعّال يتطلب المزيد من البحث الشامل، إذ تشير الدراسات الحديثة إلى وجود عدة محددات تؤثر في نجاح هذه العملية، مما يستدعي صياغة سياسات متكاملة على المدى القصير والطويل.

إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية: ما هي محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر؟ وللإجابة على الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هي أهم محددات التنوع الاقتصادي؟

✓ ما هو أثر المتغيرات المفسرة والمحددة للتنوع على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2024/1995؟

✓ ما هي طبيعة العلاقة بين التنوع الاقتصادي ومحدداته؟

2. فرضيات الدراسة: كإجابة أولية لإشكالية الدراسة، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

✓ هناك مجموعة من العوامل المحددة والمفسرة للتنوع الاقتصادي ؛

✓ أثر المتغيرات المحددة للتنوع هو أثر إيجابي قوي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2024/1995.

✓ توجد علاقات توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين التنوع الاقتصادي ومحدداته.

3. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

تحديد المتغيرات المحددة للتنوع الاقتصادي في الجزائر؛

بناء نموذج قياسي يربط التنوع الاقتصادي بمتغير تابع مع محدداته كمتغيرات مستقلة في الجزائر خلال الفترة 2024-1995؛

تشخيص العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين التنوع الاقتصادي بمتغير تابع ومحدداته (التضخم، تكوين راس المال الثابت، الائتمان الموجه للقطاع الخاص) كمتغيرات مستقلة؛

تحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

4. أهمية الدراسة: تتمحور أهمية الدراسة في بناء نموذج قياسي يبين محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر ويعرف العلاقة بين التنوع الاقتصادي ومحدداته هذا من جهة ومن جهة أخرى تبرز أهمية الدراسة من خلال بيان أثر تغيير هذه المحددات على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2024/1995.

5. منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته وطبيعة الموضوع من خلال وصف التنوع الاقتصادي ومحدداته من جانب وتحليل تطور متغيرات الدراسة من جانب آخر، إضافة إلى وصف النموذج المقدر الذي يربط التنوع الاقتصادي بمتغير تابع بمحدداته كمتغيرات مستقلة وتحليل الأثر والعلاقة الناتجان بين التنوع الاقتصادي ومحدداته، كما اعتمدت الدراسة على برمجية EVIEWS13 لبناء النموذج المقدر الذي يربط التنوع الاقتصادي بمحدداته. حيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية:

الاطار النظري للدراسة؛

محددات التنوع الاقتصادي؛

دراسة قياسية لمحددات التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1995/2024

أولا الإطار النظري للدراسة

1. تعريف التنوع الاقتصادي: عرّف التنوع الاقتصادي بعدة تعريفات بسبب اختلاف وجهات النظر حول أولوياته وأهدافه، إضافة إلى تطور المفهوم تاريخياً وتباين أهداف الدول. ففي الدول النامية، يركز التنوع غالباً على التصنيع، بينما تركز الدول المتقدمة على المعرفة والابتكار.

على المستوى الجزئي، يُعد التنوع استراتيجية لتوسيع نطاق منتجات وأسواق المؤسسة، كما عرّفه أنسوف (Ansoff, 1957, p. 113) بأنه دخول الشركات لأسواق جديدة بمنتجات جديدة. أما على المستوى الكلي، فيُعرف التنوع الاقتصادي بأنه تقليل الاعتماد على مورد واحد في الناتج المحلي والإيرادات الحكومية، وتعزيز دور القطاع الخاص. (مجلخ و بشيشي، 2022، صفحة 48).

2. أبعاد التنوع الاقتصادي: يتضمن التنوع الاقتصادي الابتعاد عن الاعتماد على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع – كالبتروول والمعادن والمنتجات الزراعية – والتوجه نحو قاعدة إنتاجية أوسع تشمل مصادر متنوعة للدخل والعمالة والإيرادات والنفقات. ويُعالج هذا المفهوم من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: تنوع الناتج المحلي الإجمالي: يركز على زيادة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في التشغيل والإنتاج، ويشمل ذلك التحول من الصناعات الأولية إلى قطاعات أكثر تقدماً تقنياً، ومن الاقتصاد غير الرسمي إلى الرسمي، مع تحسين الإنتاجية وتعزيز الروابط البينية بين القطاعات المختلفة لتحقيق نمو شامل؛

تنوع الصادرات: يتعلق بتوسيع قاعدة الصادرات لتشمل عدداً أكبر من السلع والخدمات، بدلاً من الاقتصار على عدد محدود من المواد الأولية، إضافة إلى تنوع الأسواق الخارجية المستهدفة، مما يقلل من المخاطر ويعزز الاستقرار التجاري؛

التنوع المالي: يهدف إلى تنوع مصادر الإيرادات العامة بعيداً عن الاعتماد على مصدر واحد، كالعائدات النفطية، من خلال تعزيز الموارد المحلية مثل الضرائب، والاقتراض، والإصدارات النقدية، بما يضمن استدامة الإنفاق الحكومي على مختلف القطاعات التنموية. (Usman & Landry, 2021, pp. 6-10).

3. دوافع التنوع الاقتصادي: يمثل التنوع الاقتصادي ضرورة استراتيجية تفرضها التحديات العالمية والداخلية، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على مورد طبيعي واحد مثل النفط. وتتمثل أبرز الدوافع في ما يلي: محدودية الموارد الطبيعية ونضوبها: الموارد الطاقوية كالنفط والغاز تتكون عبر فترات زمنية طويلة، في حين أن الطلب عليها متزايد. وقد حذرت نظرية "هوبرت" منذ عام 1956 من بلوغ ذروة إنتاج النفط تليها مرحلة انخفاض، وهو ما أيدته لاحقاً وكالة الطاقة الدولية، حيث توقعت بلوغ الذروة عالمياً بحلول 2025. كما ساهمت اكتشافات

الغاز الصخري – خاصة في الولايات المتحدة – وتقليل الاعتماد على واردات النفط في إبراز هشاشة الاقتصادات أحادية المورد؛ (USMAN, 2022, p. 22)؛

✓ **التقلبات الحادة في أسعار السلع الأساسية:** أسعار النفط والسلع الأخرى تتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية وتقنية، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل شبه كلي على هذه الصادرات. تاريخياً، شهدت أسعار هذه السلع تقلبات كبيرة، ما يضعف قدرة الدول على التخطيط المالي السليم ويجعلها عرضة للصدمات الخارجية؛

✓ **تراجع القيمة النسبية للسلع الأولية:** وفقاً لفرضية "Prebisch–Singer"، فإن أسعار السلع الأولية تميل إلى الانخفاض على المدى الطويل مقارنة بالسلع المصنعة، مما يُضعف من قدرة الدول النامية التي تعتمد على تصدير هذه السلع – على تحقيق إيرادات كافية من النقد الأجنبي لتمويل التنمية؛

العدالة بين الأجيال وتحقيق التنمية المستدامة: من الضروري توزيع الثروات بشكل عادل بين الأجيال، وتفادي استنزاف الموارد الطبيعية أو الإضرار بالبيئة. ووفقاً لقاعدة سرفيان كوزي، يجب استخدام جزء من العائدات الحالية لتلبية الحاجات الآنية واستثمار الباقي في مشاريع مستقبلية تحفظ حقوق الأجيال القادمة؛ (فاكية، 2015، صفحة 104)؛

✓ **مخاطر التركيز المفرط على قطاع النفط:** يؤدي الاعتماد المفرط على العائدات النفطية إلى إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتأخير تطوير البنية التحتية، واستنزاف الموارد بشكل غير مستدام. مثال على ذلك تخصيص الجزائر حوالي 39 مليار دولار خلال الفترة (2022–2026) للتنقيب عن آبار نفطية جديدة، وهو ما يزيد من التبعية للقطاع النفطي ويُضاعف من الآثار البيئية السلبية كتلوث المياه والتربة والهواء.

4. **اتجاهات التنوع:** تختلف اتجاهات التنوع الاقتصادي بناءً على مواردها الطبيعية، وهيكل اقتصادها بالإضافة إلى امتلاكها للعديد من الموارد لإحداث تغيير هيكلي في بنية اقتصادها والخروج من خطر المورد الواحد. يعد اختيار الإستراتيجية الملائمة لعملية التنوع الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لنجاح هذه العملية بغية تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة خاصة في عصر العولمة والتطور التكنولوجي الذي يشهد العديد من الفرص الجديدة وأنشطة الإنتاج وذلك من خلال أحداث تحولات وتغييرات كبيرة في الهياكل الاقتصادية خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة والتي تتميز كذلك بميزة تنافسية خاصة على المستوى الدولي وعلى هذا يمكن التمييز بين نوعين من اتجاهات التنوع:

✓ **التنوع الأفقي:** وهو العمل على وضع وتطبيق استراتيجيات وخطط تقوم على استثمار العائدات البترولية بالأساس والدخول في قطاعات ديناميكية جديدة للاستثمار بعيدة عن النفط وبشكل عام القطاع التقليدي الذي تعتمد عليه الدولة في توفير معظم إيراداتها، سواءاً بتوسيع القاعدة الإنتاجية أو تنمية الصادرات، ويعتبر قطاع الزراعة والسياحة أحد البدائل المتاحة للتنمية الاقتصادية المستدامة. (International Monetary Fund, 2016, p. 31)

✓ **التنوع الرأسى:** وهو محاولة الاندماج والتركيز على تقديم منتجات تكون لها علاقة بالقطاع الأساسى السائد فى الدولة، ومحاولة تقديم منتجات ذات قيمة مضافة عالية من خلال تحسين القاعدة الإنتاجية مثل تكرير النفط لإنتاج البنزين وغيرها من المنتجات البتروكيميائية، أو استخدام النيكل والمنغنيز المستخرج محلياً لصنع وتصدير المواد الأولية لصناعة البطاريات، أو استخدام المنتجات.

الزراعية الخام فى تقديم منتجات مختلفة مثل استعمال الفول السودانى لصنع زبدة الفول السودانى وهذا فى حالة الدول التى تعتمد على المنتجات الزراعية كسلعة أساسية لاقتصاداتها (United Nations Conference on Trade and Development., 2023, p. 15)

ومن الأمثلة الرائدة فى ذلك زيت النخيل والمطاط فى ماليزيا، حيث تم تشجيع الصناعات القائمة على الموارد فى منتصف الثمانينيات على الانخراط فى عمليات إضافة وتصنيع منتجات ذات قيمة أعلى من خلال مجموعة من الحوافز المالية، وتعزيز التجارة وتنمية المهارات، ودعم البحث والتطوير، أنشأت صناعة زيت النخيل روابط لإنتاج مجموعة واسعة من المنتجات القائمة على زيت النخيل، والتي تشمل حالياً الزيوت والدهون الصالحة للأكل والوقود الحيوى والمواد الكيميائية الزيتية، وكذلك تحولت صناعة المطاط من تصدير المطاط الخام بشكل أساسى إلى أن تصبح رائدة فى إنتاج وتصدير القفازات المطاطية وكذلك الإطارات والسلع المطاطية الصناعية. (United Nations Conference on Trade and Development., 2024, p. 04)

ثانياً: محددات التنوع الاقتصادى

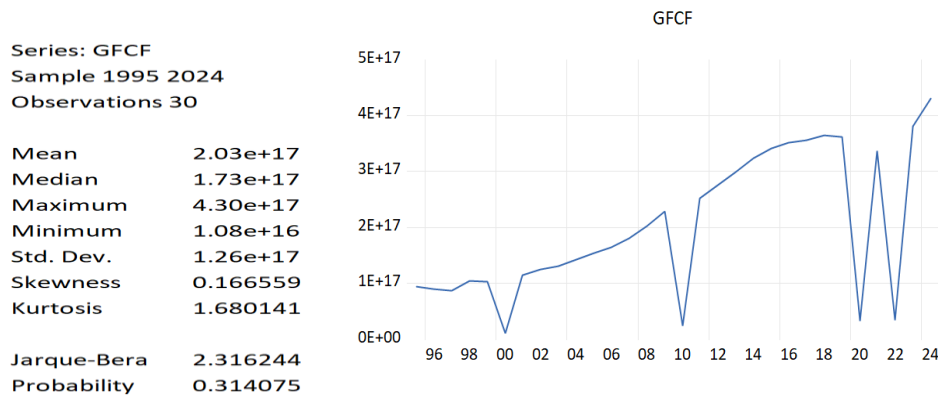
1. **المحاور الكبرى لمحددات التنوع الاقتصادى:** يتطلب تحقيق التنوع الاقتصادى الناجح فهماً عميقاً للعوامل التى تؤثر عليه، إذ تشير الدراسات الحديثة إلى وجود مجموعة من المحددات المتداخلة التى تؤثر بدرجات متفاوتة على أداء التنوع داخل الدول. ويتعين على السياسات الاقتصادية أن تتعامل مع هذه العوامل بمنهجية متكاملة تشمل الأبعاد القصيرة والطويلة الأجل، لضمان إحداث تحول هيكلى فعال ومستدام. وفقاً لما أورده (Ben Hammouda et al., 2006)، يمكن تصنيف محددات التنوع الاقتصادى إلى خمس مجموعات رئيسية:

- ✓ **العوامل المادية:** مثل الموارد الطبيعية، البنية التحتية، ورأس المال البشرى؛
- ✓ **السياسات التجارية والصناعية:** بما يشمل الانفتاح التجارى، الحوافز الصناعية، والدعم للقطاعات ذات القيمة المضافة؛
- ✓ **متغيرات الاقتصاد الكلى:** كالنمو الاقتصادى، سعر الصرف، التضخم، والائتمان المحلى؛
- ✓ **المتغيرات المؤسسية:** مثل فعالية الحكومة، الاستقرار السياسى، وجودة المؤسسات التنظيمية؛
- ✓ **الوصول إلى الأسواق:** سواء على المستوى المحلى أو الدولى، من خلال الاتفاقيات التجارية والبنية التحتية اللوجستية.

2. محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر: تم اختيار ثلاثة محددات على أساس النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، إضافة إلى مدى تأثير هذه المتغيرات على التنوع الاقتصادي في الجزائر.

1.2 إجمالي تكوين رأس المال الثابت: تناولت العديد من الأدبيات الاقتصادية أهمية تكوين رأس المال ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، إذ يُعد تراكم رأس المال المادي محركاً رئيسياً لزيادة الموارد الإنتاجية من خلال الاستثمارات طويلة الأجل في المصانع والآلات والمعدات والبنية التحتية. ويرتبط تكوين رأس المال ارتباطاً وثيقاً بمعدلات الادخار والاستثمار، حيث تسهم زيادة الادخار في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تعزز النمو الاقتصادي. كما تؤكد العديد من الدراسات التجريبية وجود علاقة إيجابية بين تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي (بوفنش، 2021، صفحة 60)

الشكل رقم (01): تطور تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1995/2024.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية EVIEWS 13

تشير البيانات السنوية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى اتجاه تصاعدي عام خلال الفترة محل الدراسة، مما يعكس زيادة الاستثمارات في الأصول المادية والبنية التحتية الاقتصادية. يعكس هذا النمو تراكم رأس المال الذي يسهم في تعزيز الإنتاجية، وخفض تكاليف الإنتاج، وتوسيع القدرة الإنتاجية للاقتصاد. كما يدل على أن الاستثمار في الأصول الثابتة يلعب دوراً مهماً في دعم التنوع الاقتصادي وتحفيز النمو المستدام، من خلال تمكين القطاعات غير النفطية وتعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. رغم وجود بعض التذبذبات المؤقتة نتيجة الصدمات الاقتصادية، يبقى الاتجاه العام إيجابياً، مما يؤكد الدور الاستراتيجي لتكوين رأس المال الثابت في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

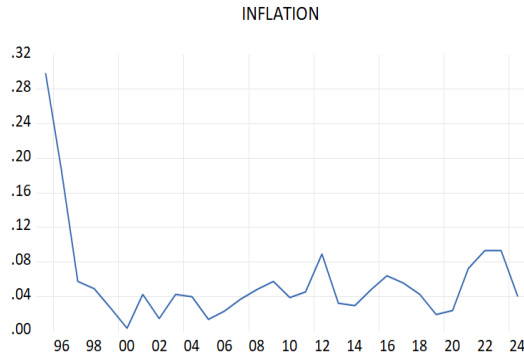
2.2 التضخم: العلاقة بين التضخم والتنوع الاقتصادي معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث يميل التضخم المرتفع إلى إضعاف التنوع عبر تركيز الاقتصاد على قطاعات محدودة ورفع تكاليف الاستثمار والإنتاج. في المقابل، يُسهم التضخم المنخفض والمستقر في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، ويعزز ثقة المستثمرين ويشجع على الاستثمار طويل الأجل، مما يدعم ظهور قطاعات جديدة ويعزز التنوع الاقتصادي والنمو المستدام.

الشكل رقم (02): تطور نسبة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1995/2024.

Series: INFLATION
Sample 1995 2024
Observations 30

Mean 0.057580
Median 0.042695
Maximum 0.297796
Minimum 0.003392
Std. Dev. 0.056779
Skewness 2.984031
Kurtosis 12.47910

Jarque-Bera 156.8389
Probability 0.000000



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية EVIEWS 13

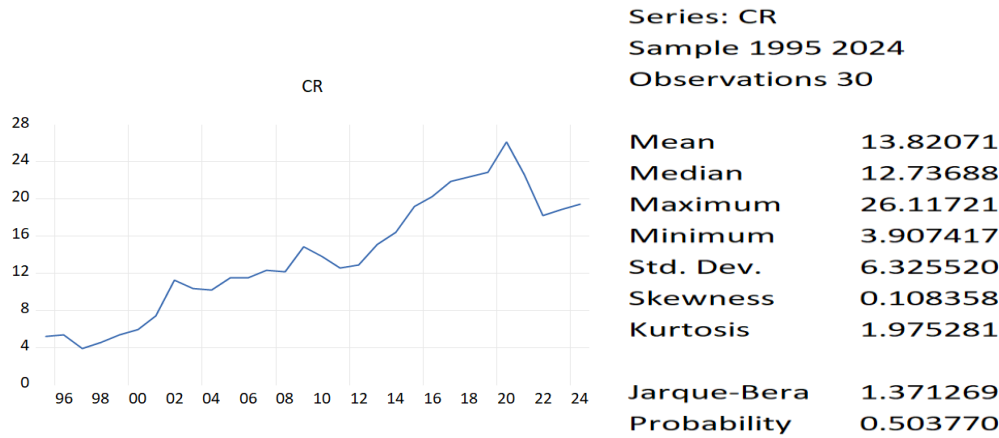
منذ عام 1995، شهد التضخم في الجزائر مساراً متقلباً؛ فقد بلغ معدل التضخم حوالي 30% مطلع التسعينيات، ثم انخفض تدريجياً خلال العقدين التاليين ليصل إلى مستويات أقل من 5% في منتصف العقد الأول من الألفية الثانية، مدفوعاً بسياسات الدعم وتثبيت الأسعار، دون أن تعكس هذه المرحلة إصلاحات هيكلية عميقة. ومع بداية العقد الحالي، بدأت الضغوط التضخمية تعود تدريجياً، حيث بلغ معدل التضخم 9.3% سنة 2023 نتيجة اضطرابات الإمدادات العالمية وتراجع قيمة الدينار، قبل أن يتراجع إلى 4% في 2024 بفضل انخفاض أسعار المواد الغذائية وتحسن انتظام التمويل والتدخلات الحكومية. ورغم هذا التراجع، فإن الضغوط التضخمية لا تزال تعكس هشاشة الاقتصاد واعتماده الكبير على المحروقات، كما أن السياسات النقدية المتبعة كانت أكثر ظرفية من إصلاحية. وتشير هذه التطورات إلى أن التحكم المستدام في التضخم يتطلب إصلاحات هيكلية واسعة تشمل تعزيز التنوع الاقتصادي، تحسين إدارة الاستثمار العمومي، وتنمية القطاعات غير النفطية لضمان استقرار الأسعار وتحقيق نمو مستدام.

3.2 الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص: يشير الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص إلى التمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية للأسر والشركات، بما في ذلك القروض والاعتمادات التجارية، والذي يُعد أداة مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتؤكد النظريات الاقتصادية، مثل نظرية شومبيتر، على دور الوساطة المالية في تحفيز التنمية، شرط توفر الادخار والتوزيع الفعال للموارد.

فيما يتعلق بالتنوع الاقتصادي، فإن تحسين الوصول إلى التمويل يُسهم في تطوير قطاعات بديلة، مما يقلل من الاعتماد على القطاعات الريعية. ومع أن بعض الدول النامية أحرزت تقدماً في تعزيز الشمول المالي، إلا أن

تحديات مثل ضعف البنية التحتية والقيود التنظيمية ما تزال تعيق تحقيق استفادة شاملة من الائتمان في دعم التنوع والنمو الاقتصادي. (Anyanwu، 2016، الصفحات 14-44)

الشكل رقم (03): تطور الائتمان الموجه للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1995/2024.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews 13

تشير البيانات إلى أن نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص في الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة جداً في التسعينات وأوائل الألفية، حيث لم تتجاوز 6%، ما يعكس ضعف دور القطاع المالي في دعم النشاط الاقتصادي غير الحكومي خلال تلك الفترة، وهو ما يتماشى مع طبيعة الاقتصاد الريعي الذي تهيمن عليه الدولة.

بدءاً من منتصف العقد الأول من الألفية، بدأت النسبة ترتفع تدريجياً، لتصل إلى أكثر من 10% بعد عام 2006، مما يدل على تحسن طفيف في تمويل القطاع الخاص، نتيجة إصلاحات مصرفية محدودة أو تحسن مؤقت في بيئة الأعمال.

في الفترة من 2010 إلى 2024، سجلت النسبة نمواً مستمراً وأكثر وضوحاً، حيث بلغت أكثر من 26% في بعض السنوات، وهو ما يشير إلى اتساع دور القطاع الخاص في الاقتصاد وتزايد اعتماده على التمويل المحلي. ورغم هذا التحسن، إلا أن النسبة تبقى أقل بكثير من المعدلات المسجلة في الدول ذات الاقتصادات المتنوعة، مما يدل على استمرار محدودية مساهمة القطاع المصرفي في تمويل الأنشطة الإنتاجية، والحاجة إلى تعميق النظام المالي بشكل أكبر.

ثالثاً: دراسة قياسية لمحددات التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1995/2024

نهدف من خلال هذا الدراسة إلى إبراز أهم المتغيرات المحددة للتنوع الاقتصادي في الجزائر، حيث تعد مرحلة جمع المعطيات المختارة للدراسة وبناء النموذج من أهم المراحل التي توصلنا إلى تحليل قياسي قريب جداً من الواقع ومطابق تماماً للنظريات الاقتصادية والمُدلول الاقتصادي الذي يجمع بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وذلك باتباع الخطوات التالية:

1. التعريف بمتغيرات الدراسة وتوصيف البيانات: من أجل القيام بالدراسة التطبيقية ومن خلال الدراسات السابقة عن الموضوع تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات المحددة للتنوع الاقتصادي، تم جمع

المعطيات السنوية للفترة من 1995 إلى 2024 من الديوان الوطني للإحصائيات وكذلك البنك الدولي وتم معالجتها ببرنامج EVIEWS13.

1.1 المتغير التابع: هو المتغير المفسر للتنوع الاقتصادي يحسب من خلال مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (مؤشر هيرشمان للمنتج).

2.1 المتغيرات المستقلة: كما تم الاعتماد على التضخم (INFLATION) وكذلك تكوين رأس المال الثابت (GFCF) وكذلك نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص (CR) كمتغيرات مستقلة، وبعد إدخال اللوغاريتم في السلاسل الزمنية موضع الدراسة حتى يكون هناك تجانس في البيانات الرقمية للمتغيرات.

2. اختبار استقرار بيانات الدراسة: تقتضي المنهجية الإحصائية قبل الشروع في تقدير النموذج تحديد مستويات التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة، فإذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة عند مستوياتها يؤدي ذلك إلى مشكل الانحدار المزيّف كما يمنحنا مقدرات لا تتصف بالكفاءة.

لإجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة فيما يتعلق بوجود (الجذر الأحادي) يجب علينا استخدام اختبار جذر الوحدة (unit root test) من خلال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وكذلك (PP) وفي دارستنا اعتمدنا على اختبار ديكي فولر الموسع، والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حسب اختبار ADF

القرار	Augmented Dickey Fuller Test (ADF)						النموذج	المتغيرات
	الفرق الأول			المستوى				
	Pr ob	Tc	Tt	Prob	Tc	Tt		
I(1)	0.000583	-4.833333	-2.971853	0.686506	-2.96776	-1.138545	C	HHI
	0.003421	-4.786580	-3.580622	0.744808	-1.655768	-3.574244	Trend.C	
	2.028028	-4.890676	-1.953381	0.495772	-0.487978	-1.952910	None	
I(0)	مستقرة عند المستوى			0.586772	-1.361804	-1.138546	C	LOG_CR
				0.836499	-1.409665	-3.574245	Trend.C	
				0.0410952	-2.0439413	-1.952911	None	
I(0)	مستقرة عند المستوى			0.0007915	-4.691000	-1.138547	C	LOG_GFCF
				0.0004488	-5.6015271	-3.574246	Trend.C	
				0.7951784	0.4110708	-1.952912	None	
I(0)	مستقرة عند المستوى			0.00000	-6.22755914	-1.138548	C	LOG_OIL
				0.00001	-6.79841694	-3.574247	Trend.C	
				0.4370587621	-0.623454662	-1.952913	None	

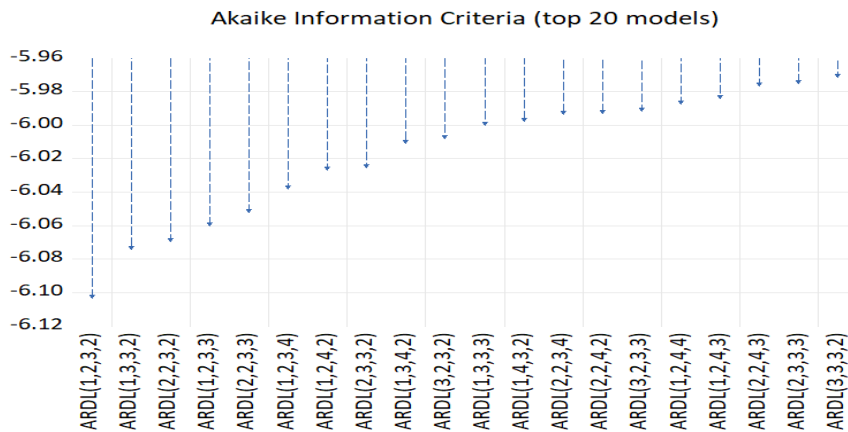
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EVIEWS 13

يتبين من دراسة هذه البيانات الموضحة في الجدول السابق أن السلاسل المعتمدة في الدراسة مستقرة في مستويات مختلفة، حيث نلاحظ أن سلسلة مؤشر التنوع مستقرة عند إجراء الفرق الأول، في حين أن باقي السلاسل مستقرة عند المستوى الأول.

3. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

يفيد التكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة، حيث قام كل من (Pesaran, Smith, & Yongcheol, 2001) بتطوير منهجية تتيح إمكانية الجمع بين متغيرات ذات مستوى أكبر من التكامل مثل $I(0)$ و $I(1)$ ومن خلال ما تحصلنا عليه من النتائج التي بينت عدم وجود سلاسل متكاملة من الدرجة الثانية، كما أن هذه السلاسل مستقرة إما عند الفرق الأول أو عند المستوى، وهو ما يعد شرطاً أساسياً لتطبيق نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL الذي بدوره يدفعنا إلى تقدير النموذج في إطار إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقاً لمنهج الحدود، غير أنه قبل الشروع في ذلك يجب تحديد درجة التأخير المثلى والشكل التالي يوضح درجة التأخير المثلى:

الشكل رقم (04): تحديد فترات الإبطاء المثلى عن طريق معيار AKAIKE



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews 13

لتحديد فترة الإبطاء المثلى لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد يتم اختيار فترة الإبطاء التي تعطي أقل قيمة من هذه المعايير (LOGL, AIC, BIC, HQ) ومن خلال الشكل (01) نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى حسب المعايير المشار إليها سابقاً ومن خلال معيار AIC هو النموذج: ARDL (1,2,3,2)

4. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL

تركز هذه الخطوة في اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار التكامل المشترك وفق منهج اختبار الحدود.

F-bounds Test		Nullhypothesis : No levels relationaship		
Test Statistic	Value	signif.	I(0)	i(1)
F-statistic	7.016648	10%	2.676	3.580
k	3	5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (EViews 13)

حيث تشير K إلى عدد المتغيرات المستقلة في النموذج.

من خلال الجدول رقم (02)، نلاحظ أن قيمة إحصائية F- المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة العليا عند

مستوى معنوية: (1, 5, 10) % مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

5. تقدير وتقييم نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج ARDL:

1.5 تقييم نموذج الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ): بعد تأكيد وجود علاقة تكامل مشترك بين

المتغيرات من خلال اختبار الحدود، يتم تقدير العلاقة التوازنية طويلة، وتقدير نموذج الأجل القصير والجدول

التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): نتائج تقدير نموذج الأجل القصير.

Dependent Variable: D(HHI) Method: ARDL Date: 11/01/25 Time: 20:49 Sample: 1998 2024 Included observations: 27 Dependent lags: 4 (Automatic) Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LOG_CR INFLATION LOG_GFCF Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Number of models evaluated: 500 Selected model: ARDL(1,2,2,3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HHI(-1)*	-0.391348	0.087534	-4.470827	0.0004
LOG_CR(-1)	-0.028869	0.012747	-2.264841	0.0388
INFLATION(-1)	-1.152092	0.260918	-4.415525	0.0005
LOG_GFCF(-1)	0.001243	0.008580	0.144908	0.8867
C	0.158725	0.351243	0.451896	0.6578
D(LOG_CR)	-0.142513	0.031369	-4.543144	0.0004
D(LOG_CR(-1))	-0.100349	0.028302	-3.545683	0.0029
D(INFLATION)	-0.486682	0.176604	-2.755785	0.0147
D(INFLATION(-1))	0.423687	0.115894	3.655797	0.0023
D(LOG_GFCF)	0.010902	0.003691	2.953951	0.0099
D(LOG_GFCF(-1))	0.017318	0.006357	2.724140	0.0157
D(LOG_GFCF(-2))	0.009097	0.004329	2.101293	0.0529
R-squared	0.751358	Mean dependent var	-0.001148	
Adjusted R-squared	0.569021	S.D. dependent var	0.020732	
S.E. of regression	0.013610	Akaike info criterion	-5.454853	
Sum squared resid	0.002779	Schwarz criterion	-4.878925	
Log likelihood	85.64051	Hannan-Quinn criter.	-5.283599	
F-statistic	4.120705	Durbin-Watson stat	2.059129	
Prob(F-statistic)	0.006324			

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews 13

يعمل نموذج تصحيح الخطأ على تحديد الدالة في المدى القصير ويضع في الاعتبار حالة التوازن في المدى الطويل، حيث يفترض النموذج حالة التوازن في الأجل الطويل وأن الدالة في المدى القصير غير متوازنة فيعمل على تكييفها ويقيس بذلك سرعة العودة إلى التوازن، وبالتالي فمن خلال معادلة الأجل القصير نجد:

✓ معامل تصحيح الخطأ $(HHI(-1))$ بلغ -0.39 وهو سالب ومعنوي عند مستوى 1% ، مما يؤكد وجود تكامل مشترك (Cointegration) بين المتغيرات على المدى الطويل. وتشير قيمته إلى أن نحو (39%) من الاختلالات قصيرة الأجل في مؤشر التركز الاقتصادي تُصحَّح خلال سنة واحدة، أي أن الاقتصاد الجزائري يميل إلى استعادة توازنه في أقل من ثلاث سنوات بعد أي صدمة؛

✓ أظهرت نتائج نموذج $ARDL(1,2,3,2)$ أن متغير الائتمان المحلي الموجَّه للقطاع الخاص (LOG_CR) تأثيراً سلبياً ومعنوياً على مؤشر التركز الاقتصادي (HHI) سواء في المدى القصير أو الطويل. ففي الأجل القصير، تشير معاملات الفروق $D(LOG_SRR)$ و $D(LOG_SRR(-1))$ إلى أن زيادة نسبة الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص تؤدي إلى انخفاض في قيمة مؤشر HHI، أي تحسن في مستوى التنوع الاقتصادي. وتُظهر هذه النتيجة أن توسيع نطاق التمويل البنكي الموجه للمؤسسات الخاصة يُسهم في تنشيط القطاعات الإنتاجية المختلفة، خصوصاً الصناعات التحويلية والخدمات، مما يحدّ من اعتماد الاقتصاد على القطاعات الربعية. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص يُعد من العوامل الجوهرية في دعم التنوع الاقتصادي في الجزائر، إذ يتيح فرصاً أوسع للنمو في القطاعات غير النفطية ويقلل من درجة التركز في البنية الإنتاجية. غير أن استدامة هذا الأثر تظل رهينة بمدى كفاءة توجيه القروض نحو الأنشطة المنتجة، وتوافر بيئة مالية ومؤسسية قادرة على احتواء المخاطر وتشجيع الاستثمار الخاص طويل الأجل.

✓ تُظهر نتائج نموذج $ARDL(1,2,3,2)$ أن أثر الاستثمار المحلي (LOG_GFCF) على مؤشر التركز الاقتصادي (HHI) يتباين بين الأجلين القصير والطويل. ففي المدى القصير، جاءت معاملات الفروق $D(LOG_GFCF)$ و $D(LOG_GFCF(-1))$ موجبة ومعنوية إحصائياً، مما يشير إلى أن ارتفاع مستوى تكوين رأس المال الثابت الإجمالي يؤدي إلى زيادة مؤقتة في قيمة مؤشر HHI، أي إلى ارتفاع درجة التركز الاقتصادي. ويمكن تفسير ذلك بأن جزءاً كبيراً من الاستثمارات في الجزائر يوجَّه نحو القطاعات التقليدية كثيفة رأس المال، وعلى رأسها قطاع المحروقات والبنى التحتية المرتبطة به، بدل القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تحقيق أثر ملموس للاستثمار المحلي في دعم التنوع الاقتصادي يتطلب تحسين كفاءة تخصيص الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة غير النفطية، وتشجيع المبادرات الخاصة في المجالات الصناعية والزراعية والخدمية القابلة للتصدير، بما يعزز من استدامة النمو ويقلل من درجة التركز في الاقتصاد.

✓ بالنسبة إلى معدل التضخم (INFLATION)، فقد أظهرت نتائج النموذج أثراً مزدوجاً على مؤشر التركز الاقتصادي (HHI) في الأجل القصير، إذ كان معامل $D(INFLATION)$ سالباً ومعنوياً، بينما

جاء معامل $D(INFLATION(-1))$ موجباً ومعنوياً أيضاً. ويعني ذلك أن ارتفاع التضخم في الفترة الحالية يسهم في تقليص درجة التركز الاقتصادي، ربما نتيجة تقلص الأرباح في القطاعات الربعية أو زيادة النشاط في قطاعات بديلة لمواجهة ارتفاع الأسعار، غير أن استمرار التضخم في الفترات اللاحقة يؤدي إلى زيادة التركز نتيجة تآكل القدرة الإنتاجية وضعف الاستثمار في الأنشطة الجديدة. بناءً على ما سبق، يمكن القول إن التضخم في الجزائر يمارس تأثيراً غير متجانس على التنوع الاقتصادي، حيث يُمكن أن يحفز التنوع في الأجل الطويل عبر إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي، لكنه قد يُضعف التنوع في الأجل القصير إذا ما تجاوز حدوداً معينة وأثر سلباً على الاستثمار والإنتاج.

✓ أظهرت النتائج أن معامل التحديد $R^2=0.75$ يشير إلى أن حوالي 75% من التغيرات في درجة التركز الاقتصادي يمكن تفسيرها بهذه المتغيرات، كما أن إحصاء F دالّ عند مستوى 1%، مما يعكس جودة النموذج الكلية. كذلك بلغت قيمة $Durbin-Watson = 2.05$ ، ما يعني غياب مشكلة الارتباط الذاتي، مما يعزز موثوقية النموذج.

2.5 تقييم نموذج طويل الأجل: الجدول الموالي يوضح نتائج التقييم

الجدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج طويل الأجل.

Deterministics: Rest. constant (Case 2)				
CE = HHI(-1) - (0.073768*LOG_CR(-1) - 2.943906*INFLATION(-1) + 0.003177*LOG_GFCF(-1) + 0.405586)				
= Cointegrating Coefficients				
Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_CR(-1)	-0.073768	0.029666	-2.486594	0.0206
INFLATION(-1)	-2.943906	0.686585	-4.287754	0.0003
LOG_GFCF(-1)	0.003177	0.021751	0.146065	0.8851
C	0.405586	0.914068	0.443716	0.6614
Note: * Coefficients derived from the CEC regression.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EVIEWS 13

من خلال ملاحظة نتائج الجدول رقم (04) أعلاه يتبين ما يلي:

تُشير نتائج التكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين درجة التركز الاقتصادي (HHI) وكل من الائتمان المحلي الموجّه للقطاع الخاص، الاستثمار المحلي، والتضخم، حيث اتضح أن معاملات $LOG_CR(-1)$ و $INFLATION(-1)$ كانت ذات دلالة إحصائية عند مستويات معنوية 5% و 1% على التوالي، في حين لم يكن معامل $LOG_GFCF(-1)$ معنوياً.

✓ فالمعامل السالب لـ $LOG_CR(-1)$ و البالغ (-0.0737) يشير إلى أن زيادة الائتمان الموجّه للقطاع الخاص تُسهم في خفض مؤشر HHI على المدى الطويل، أي تعزيز التنوع الاقتصادي وتقليص درجة الاعتماد على الأنشطة الربعية. وتدل هذه النتيجة على أن تطور النظام المالي وقدرته على

تمويل القطاع الخاص يؤدي إلى تحفيز الاستثمارات في قطاعات إنتاجية متنوعة، ما يعزز من مرونة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية.

✓ أما بالنسبة إلى الاستثمار المحلي (LOG_GFCF) ، فقد ظهر بمعامل موجب ضعيف (0.0031) وغير معنوي، مما يدل على أن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي لم يكن له أثر طويل الأجل ملموس على التنوع الاقتصادي. ويمكن تفسير ذلك بأن جزءاً كبيراً من الاستثمارات الممولة محلياً ظل موجهاً نحو قطاعات تقليدية أو مشاريع بنية تحتية ذات مردود محدود على تنوع القاعدة الإنتاجية.

✓ وفيما يتعلق بمعدل التضخم (INFLATION)، فقد كان تأثيره سالباً ومعنوياً بقوة (-) 2.9439، باحتمال (0.0003)، ما يعني أن ارتفاع التضخم يرتبط بانخفاض مؤشر HHI، أي بتحسين التنوع الاقتصادي على المدى الطويل. ويمكن تفسير ذلك بأن فترات التضخم قد تدفع السياسات الاقتصادية إلى تبني إجراءات تحفيزية لتوسيع النشاط الاقتصادي في قطاعات غير نفطية بغرض احتواء الضغوط السعيرية وتحقيق استقرار اقتصادي أوسع، وبصورة عامة، تؤكد هذه النتائج أن الائتمان الموجّه للقطاع الخاص والتضخم المعتدل يمثلان عاملين محفزين للتنوع الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، في حين أن الاستثمار المحلي لم يُظهر دوراً واضحاً في إعادة هيكلة الاقتصاد خلال فترة الدراسة.

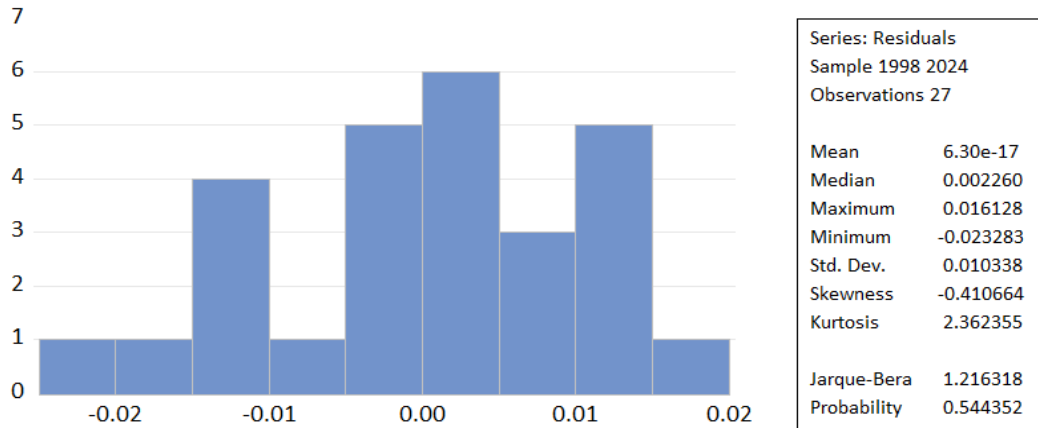
✓ يشير الثابت (C) في معادلة التكامل المشترك إلى الجزء من درجة التركز الاقتصادي (HHI) الذي لا يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة الثلاثة (الائتمان الموجّه للقطاع الخاص، الاستثمار المحلي، والتضخم على المدى الطويل، في هذه الحالة، بلغت قيمة الثابت موجبة (0.4056) لكنها غير معنوية إحصائياً احتمال 0.66 (0.05)، مما يعني أن الأثر الذاتي أو الهيكلي الذي لا تفسّره المتغيرات المدرجة ليس ذا أهمية تفسيرية قوية في النموذج.

بمعنى آخر، رغم وجود ميل طفيف نحو ارتفاع مؤشر التركز الاقتصادي المستقل عن تأثير المتغيرات الثلاثة، إلا أن هذا الميل ضعيف وغير مؤكد إحصائياً، ويمكن تفسير ذلك بأن مستوى التنوع الاقتصادي في الجزائر يتأثر بدرجة أكبر بالعوامل المالية والاقتصادية المدرجة في النموذج (وخاصة الائتمان والتضخم)، بينما لا يبدو أن هناك أثراً ثابتاً أو بنيوياً طويل الأجل خارج هذه العوامل خلال فترة الدراسة.

6. اختبارات تشخيص النموذج:

1.6 اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: من أجل التحقق من شرط اتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار JARQUE-BERA فكانت نتيجة الاختبار غير معنوية فالقيمة الاحتمالية تساوي 0.544 وهي أكبر من 0.05 وهو ما يؤكد أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي كما هو موضح في الشكل.

الشكل 2 : اختبار جاك بيرا للتوزيع الطبيعي لبواقي النموذج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews 13

2-6- اختبار مشكل اختلاف التباين : من بين الاختبارات المهمة اختبار ARCH ومن خلال الجدول بالأسفل

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء.

الجدول 6 : نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.878166	Prob. F(1,24)	0.1027
Obs*R-squared	2.784130	Prob. Chi-Square(1)	0.0952

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews 13

3.6 اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي BREUCH-Godfrey Serial LM

بما أن القيمة الاحتمالية F-statistic والتي تقدر 0.6417 غير معنوية وأكبر من 0.05 نقبل فرضية

العدم والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول 7: نتائج اختبار BREUCH-Godfrey Serial LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.459192	Prob. F(2,13)	0.6417
Obs*R-squared	1.781554	Prob. Chi-Square(2)	0.4103

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews 13

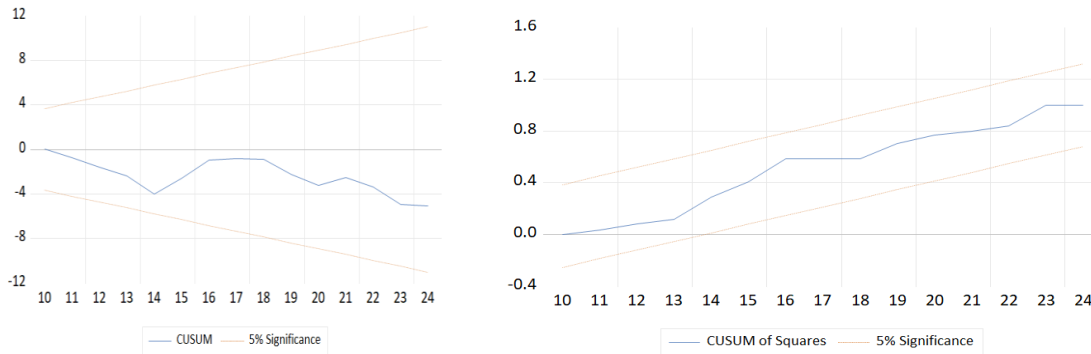
4.6 اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL

اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر: وذلك من خلال المجموع التراكمي للبواقي

والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ وهما عبارة عن خط وسطي يقع داخل الحدود المنطقية

الدرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL عند مستوى المعنوية 5% وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

الشكل 3 : نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews 13

من خلال الشكل نلاحظ أن المنحنى واقع داخل حدود مستوى المعنوية 5% ومنه يمكن القول إن النموذجين القصير والطويل الأجل لا يحتويان على أي تغيير هيكلي، وعدم وجود تأثير للصدمات التي تقلل من جودة النموذج، مما يعني استقرار متغيرات الظاهرة.

الخاتمة

تظهر نتائج الدراسة أن الاقتصاد الجزائري يتسم بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين درجة التركيز الاقتصادي وكل من الائتمان المحلي الموجّه للقطاع الخاص، الاستثمار المحلي، ومعدل التضخم، وهو ما يؤكد معامل تصحيح الخطأ السالب والمعنوي، بما يدل على ميل الاقتصاد نحو استعادة توازنه بعد الصدمات في أقل من ثلاث سنوات.

على المدى القصير، بيّنت النتائج أن توسيع الائتمان الموجّه للقطاع الخاص يسهم بوضوح في خفض درجة التركيز الاقتصادي وتحسين مستوى التنوع، مما يعكس الدور الإيجابي للنظام المالي في دعم الأنشطة الإنتاجية غير الربحية. أما الاستثمار المحلي فقد أظهر أثراً مؤقتاً ومحدوداً على التنوع، نظراً لتوجيه الجزء الأكبر منه نحو القطاعات التقليدية كالمحروقات والبنى التحتية، دون أن ينعكس بفاعلية على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. من جهة أخرى، اتسم تأثير معدل التضخم بالتباين بين الأجلين القصير والطويل، حيث يمكن أن يحفز إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي في فترات معينة، لكنه قد يضعف التنوع إذا تجاوز مستويات الاستقرار.

أما في الأجل الطويل، فقد تبين أن الائتمان الموجّه للقطاع الخاص والتضخم المعتدل يمثلان عاملين أساسيين في تعزيز التنوع الاقتصادي، في حين لم يظهر الاستثمار المحلي أثراً جوهرياً في إعادة تشكيل القاعدة الإنتاجية. كما أن الثابت الإحصائي غير المعنوي يشير إلى غياب أثر هيكلي مستقل عن هذه المتغيرات في تفسير درجة

التركز الاقتصادي، ما يعني أن التحولات في التنوع بالجزائر مرتبطة أساساً بالتطورات المالية والاقتصادية الداخلية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تعزيز كفاءة القطاع المالي في توجيه التمويل نحو الأنشطة المنتجة، وتحسين بيئة الاستثمار، وضبط التضخم ضمن مستويات معتدلة، تمثل مرتكزات أساسية لتحقيق تنوع اقتصادي مستدام في الجزائر والحد من التبعية للقطاعات الربعية.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال نموذج ARDL حول العلاقة بين درجة التركيز الاقتصادي وكلٍّ من الائتمان المحلي الموجّه للقطاع الخاص، الاستثمار المحلي، والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2024)، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

✓ تعزيز دور القطاع المالي في دعم التنوع الاقتصادي: توصي الدراسة بضرورة العمل على توسيع الائتمان الموجّه للقطاع الخاص باعتباره أحد المحركات الرئيسة للتنوع الاقتصادي، مع ضمان توجيه القروض نحو الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية. كما ينبغي تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على تطوير منتجات تمويلية مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من أثر إيجابي في خلق فرص عمل وتنويع القاعدة الإنتاجية.

✓ تحسين كفاءة الاستثمار المحلي: نظراً لضعف الأثر طويل الأجل للاستثمار المحلي على التنوع، توصي الدراسة بضرورة إعادة هيكلة سياسات الاستثمار من خلال توجيه الموارد نحو القطاعات غير النفطية المنتجة، وتحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمارات الخاصة، مع تحقيق التوازن بين الاستثمار في البنى التحتية والاستثمار الإنتاجي الذي يسهم في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني.

✓ التحكم في معدلات التضخم ضمن مستويات معتدل: توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات نقدية ومالية متوازنة تكبح جماح التضخم وتحافظ على استقراره ضمن مستويات معتدلة، نظراً لدوره الإيجابي في تعزيز التنوع الاقتصادي على المدى الطويل. ويُستحسن أن تُوجّه السياسات الاقتصادية نحو دعم الإنتاج المحلي والحد من الاختلالات الهيكلية التي تُغذي الضغوط التضخمية.

✓ تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي للقطاع المالي والاستثماري: من الضروري تحسين كفاءة المؤسسات المالية وتعزيز الشفافية والحوكمة في منح القروض وتخصيص الاستثمارات، إلى جانب تحديث التشريعات الاقتصادية لتسهيل إجراءات التمويل وتشجيع المبادرات الخاصة، بما يضمن توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية واستدامة.

- ✓ إرساء استراتيجية وطنية شاملة للتنوع الاقتصادي: توصي الدراسة بوضع إستراتيجية متكاملة للتنوع الاقتصادي تركز على التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاستثمارية، وتهدف إلى تقليص الاعتماد على قطاع المحروقات عبر تطوير قطاعات إنتاجية بديلة قادرة على خلق القيمة المضافة وامتصاص الصدمات الخارجية.
- آفاق الدراسة المستقبلية:
- تفتح هذه الدراسة المجال لعدة آفاق بحثية مستقبلية، من أبرزها:
- ✓ إدراج متغيرات إضافية: مثل جودة المؤسسات، مستوى الحوكمة، والإنفاق على البحث والتطوير، التي قد تفسر بشكل أعمق محدّدات التنوع الاقتصادي؛
- ✓ تحليل قطاعات التنوع بشكل منفصل: دراسة أثر العوامل المختلفة على تنوع القطاعات الاقتصادية بشكل تفصيلي (كالزراعة، الصناعة، الخدمات)؛
- ✓ مقارنة بين الدول الريفية: إجراء دراسة مقارنة بين دول تعتمد على النفط في دخلها لتحديد العوامل المشتركة والفروق في نماذج التنوع الاقتصادي.

المراجع

1. Ansoff, I. (1957). Strategies for Diversification. *Harvard Business Review*, p. 113.
2. Anyanwu, A. (2016). Government domestic debt, private sector credit, and economic growth in oil-dependent countries: A dynamic panel data analysis (Doctoral dissertation). Lincoln University).
3. Ben Hammouda, H., Oulmane, N., & Sadni Jallab, M. (2009). D'une diversification spontanée à une diversification organisée : Quelles politiques pour diversifier les économies d'Afrique du Nord ? *Revue économique*, 60, pp. 133-155. <https://doi.org/https://doi.org/10.3917/reco>.
4. Ben Hammouda, H., Karingi, S., Njuguna, A., & Sadni-Jallab, M. (2006). *La diversification, vers un Nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique*.
5. International Monetary Fund. (2016). Economic diversification in oil-exporting Arab countries . p. 31.
6. Jolo, A., Ari, I., & Koç, M. (2022). Driving Factors of Economic Diversification in Resource-Rich Countries via Panel Data Evidence. *Sustainability*, 14.
7. Kodila-Tedika, O., & Asongu, S. (2014). Does intelligence affect economic diversification? AGDI Working Paper No. WP/14/039. *African Governance and Development Institute*.

8. Sweidan, O., & Elbargathi, K. (2023). Economic diversification in Saudi Arabia: Comparing the impact of oil prices, geopolitical risk, and government expenditures. *International Economics*, 175, pp. 13-24.
9. United Nations Conference on Trade and Development. (2023). *Commodities Development Report*. p. 15.
10. United Nations Conference on Trade and Development. (2024). *Economic diversification: Its relationship with inequality and ensuing policy options*.
11. USMAN, Z. (2022). *Economic diversification in Nigeria: The politics of building a post-oil economy*. Bloomsbury Publishing.
12. Usman, Z., & Landry, D. (2021). *Economic Diversification in Africa: How and Why It Matters*. Carnegie Endowment for International Peace.
13. المصطفى بنتور. (2019). منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الإشارة إلى وضع الدول العربية. صندوق النقد العربي.
14. بوفنش، و. (2021). تحليل وقياس العلاقة بين نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2018. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*, 13(03), 60-69.
15. سقني فاكية. (2015). استدامة التنمية وإشكالية التمكين الحقوقي بين الأجيال. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*, 02(02)، الصفحات 104-120.
16. سليم مجلخ، و وليد بشيشي. (2022). قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019. *المجلة الجزائرية للتسيير والاقتصاد*, 02(48)، صفحة 48.